الكتاب التاسع

النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية
اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية

المؤلف: أ.د عبد الحميد أحمد أبو سليمان
ترجمة: أ.د ناصر أحمد البريك، الناشر: المترجم، ١٩٩٣
تحليل وعرض د. حسان عبد الله حسان

المؤلف: هو عبد الحميد أحمد محمد أبو سليمان، من أبناء مكة المكرمة، ولد بها عام ١٩٣٦، حصل على بكالوريوس العلوم السياسية ١٩٥٩ من جامعة القاهرة، وعلى درجة الماجستير من نفس الجامعة عام ١٩٦٣، ثم حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام ١٩٧٣.

بدأ إنتاجه العلمي «بالنظرية الاقتصادية في الإسلام» ١٩٦٠ محاولًا استخلاص مبادئ وفلسفة للاقتصاد الإسلامي من القرآن، ومن السياسات النبوية في العهد النبوي، ثم تناول «نظرية العلاقات الدولية في الإسلام» ١٩٧٣، وحاول في هذه الدراسة استخلاص المنهجية الإسلامية في مجال العلاقات الدولية من خلال إبراز قيم الإسلام الأساسية في العلاقات الإنسانية مع الذات ومع الآخرين وذلك مقارنًا بالفلسفات الغربية الماركسية والليبرالية.

وفي كتاب أزمة «العقل المسلم» ١٩٩١ -موضع الدراسة-اهتم بإدراك ما أصاب العقل المسلم والإجابة على تساؤل: كيفية إعادة منهجيته وتطوره من وحدة المعرفة والعلوم والمعارف في حقائقها العلمية الثابتة إلى توظيفها في ميدان الإصلاح الحضاري الشامل، وتناول في هذا الكتاب قضايا عدة منها «الأصالة الإسلامية» «الجذور التاريخية للأزمة»، «مجالات تصحيح المسار» «تقويم المنهج التقليدي للفكر

الإسلامي ونقده» «منهجية الفكر الإسلامي: القواعد والأسس».

أما كتاب «أزمة الإرادة والوجدان المسلم» ٢٠٠٤، فقد اهتم فيه بتناول «المشروع التربوي»، في الإصلاح والذي أطلق عليه «البعد الغائب في مشروع إصلاح الأمة» وانطلق فيه من مقولة أن مفتاح تغيير الأمة وحركة الإصلاح فيها يبدأ من المشروع التربوي النفسي الوجداني». وهو نفس درب الأنبياء في القرآن الكريم.

كما تناول قضايا التعليم الجامعي وإشكالية وحدة المعرفة أو تكاملها كما جاء في «الإصلاح الإسلامي المعاصر.. الثابت والمتغير.. التعليم العالي».

وفي ظل الاهتمام العالمي بمسألة «العلاقة بين الحضارات» أو «الإسلام والغرب» كتب عن «العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار» مؤكدًا على ضرورة التعامل مع النصوص الحديثية بصورة أكثر إحاطة واتساع أفق وعلم وقراءة لسياقات هذه النصوص الزمانية والمكانية أو التعامل معها من خلال ما أسماه «منهجية منضبطة تعتمد على مصدرية الوحي».

أما في كتابه «الإنسان بين شريعتين» (ط٢ ٢٠٠٧) أوضح فيه أن الإنسان تلتقي فيه الروح والمادة، وأن الإنسان موزع بين الرؤية الكلية الروحية والرؤية الكلية المادية، بين الحق قوة، وبين الحق للقوة، وكيف أن الغرب يتخلى عن الأديان لأسباب تتعلق بالرؤية الخاصة وأخذ بالرؤية المادية التي هي شريعة الغاب، والتي توضح مسار الحضارة المعاصرة المبنية على القومية وعنصرية السلالة.

ارتبطت أفكار أبو سليمان الإصلاحية بالمشروع الجديد الذي تبناه ودعا إليه وهو «إسلامية المعرفة» وكان ذلك على مستويين: الأول، مستوى التنظير للفكرة، حيث ساهم مع إسماعيل الفاروقي في كتابة الأفكار الأولى لمشروع «إسلامية

المعرفة.. المبادئ العامة، خطة العمل»، وما تلاه بعد ذلك من كتابات تأصيلية وتنظيرية لهذا المشروع، والمستوى الثاني، مستوى العمل والأستاذية والقيادة، حيث شغل رئيس «الجامعة الإسلامية في ماليزيا» لمدة عشر سنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٨. قدمت الجامعة خلال هذه الفترة تجربة رائدة لتطبيق مشروع إسلامية المعرفة في مجال التعليم العالي عرض لها أبو سليمان في العدد السادس والعشرين من مجلة إسلامية المعرفة تحت عنوان «إسلامية الجامعة وتفعيل التعليم العالي بين النظرية والتطبيق.. الجامعة الإسلامية العالمية نموذجًا» .

ثم تولى رئاسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي منذ عام ١٩٩٩، وحتى الآن. وطرح في عام ٢٠٠٨ خطة لإسلامية المعرفة للعشر سنوات القادمة»، وأوضح في مقدمة هذه الورقة أن الغاية منها مراجعة عامة لما مضى من الجهود ومن عمل المعهد، والوقوف على ثغرة الإصلاح الفكري كأساس لتصحيح مسار الإصلاح الإسلامي الحضاري المعاصر في سبيل تفعيل قدرات الأمة وترشيد مسيرتها.

أهداف الكتاب:

يشير عبد الحميد أبو سليمان أن لهذا الكتاب «النظريات الإسلامية للعلاقات الدولية» غرضين أساسيين: الأول، أنه يقدم وجهة النظر الإسلامية ويوسع الاطلاع والإلمام بالمصادر الرئيسية للفكر الإسلامي، كما يحاول تقديم النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية إلى المسلمين وغير المسلمين وإلى المفكرين منهم على اختلاف مشاربهم، في نمط أكاديمي موضوعي وتخصص، أما الغرض الثاني فيتناول دراسة وبحث الأسباب الكامنة وراء إخفاق الفكر الإسلامي في القيام بدور فعال وبناء في عالم الفكر المعاصر، إلى جانب عرضه للبدائل والرؤى الجديدة أملًا في سد النقص الناجم عن فشل الفكر الغربي في مجال العلاقات الدولية والنظر في القضايا الملحة كالسلام والتعاون والمشاركة ومواجهتها بكل ثقة وسداد.

و الكتاب في أصله أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية تقدم بها المؤلف إلى جامعة بنسلفانيا، وقد نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي في مقره الرئيسي بالولايات المتحدة باللغة الإنجليزية عام ١٩٧٦ ثم ترجمه ونقله إلى العربية ناصر أحمد المرشد البريك في هذه الطبعة التي تعد الأولى باللغة العربية.

أقسام الكتاب:

يتضمن الكتاب أربعة فصول أساسية، الفصل الأول يتضمن التعاريف الأولية والأساسية، وإشكالية التقليد والتغريب، والفصل الثاني يهتم بإبراز عناصر النظرية الفقهية التقليدية للعلاقات الدولية وبعض تطوراتها، وأهم المفاهيم التي تحتويها مثل: الجهاد، دار الإسلام، دار الحرب، دار العهد، العهد والأمان، المشركون، أهل الذمة، الجزية الخليفة، أمير المؤمنين، الإمام، السلطان، بالإضافة عناصر التسامح والوحدة، ثم يتبين المؤلف مظاهر وأسباب إخفاق الفقه التقليدي. وغياب المنهجية في الفكر التقليدي المعاصر.

أما الفصل الثالث فيتناول محاولة لإصلاح منهجية الفكر الإسلامي مبينًا مكانة عنصري الزمان والمكان في التطور، ومكانتهما في الأصول الأساسية (القرآن والسنة)، أما الفصل الرابع فيتضمن متطلبات التحولات من الفكر التقنيني الشكلي إلى الفكر السياسي الموضوعي، وهي إعادة بناء التاريخ، وإعادة التواصل والمتابعة في تفسير القرآن، والتحول من التعصبية إلى العقلانية.

كما يتضمن الكتاب مقدمة للطبعة العربية للمؤلف، وتوطئة له - أيضًا - ومدخل بقلم إسماعيل الفاروقي، وخاتمة وملاحق (المصادر الأولية، قائمة المراجع، والفهرس العام).

عوامل الضعف بين التقليد والتغريب:

يبحث المؤلف في أحد محاور الكتاب عوامل الضعف الداخلية التي يعاني منها

العالم الإسلامي مما جعله فريسة سهلة تتحكم فيه القوى الأجنبية ويخيم عليه العديد من النزاعات وتعتريه الكثير من الخلافات، ويكتنفه التخلف، وهذا عكس الصورة الأولى التي كان عليها المسلمون الأوائل والذين أحدثوا ثورة عارمة تمكنوا على إثرها من أن يكونوا حماة للحضارة الإنسانية ودعاة للسلام والتقدم وأن تكون ديارهم كعبة للعلوم والمعرفة ومركزًا للعالم واستطاعوا أن يكونوا قادة للعالم المتحضر آنذاك.

ومن أبرز القضايا التي أثارها المؤلف في هذا الفصل في ضوء البحث عن عوامل الضعف، وقوع العقل المسلم بين نقيضين (التقليد والتغريب) ويصف المؤلف هذه الحالة بقوله «بينما خيمت على الفكر والتقنية والنظام الاجتماعي بين المسلمين حالة الجمود باستخدام التقليد كمنهج ثابت للحياة بدأت أوروبا في قطع أشواط كبيرة من التطور في الأفكار والطرق والأساليب الجديدة. وبحلول القرن السابع عشر الميلادي فاقت أوروبا العالم الإسلامي في ميادين الحروب والقتال والتنظيم السياسي واضطر بعدها المسلمون إلى أن يتبنوا موقفًا دفاعيًا حيال ذلك التقدم».

وفي ضوء هذا الجمود الذي ظل عليه العقل المسلم، مع مفارقة أوربا لحالة العصور الوسطى والدخول في عصر النهضة بدأ الاحتكاك نتيجة للتقارب بين العالم الإسلامي وأوروبا لاسيما في مرحلة البناء العسكري في العالم الإسلامي، والذي اضطر فيه المسلمون إلى تبنى النمط الغربي في التعليم العسكري سواء عن طريق الابتعاث أو التأسيس الداخلي لهذا النوع من التعليم - كما في تجربة محمد على - وهنا برزت قوى من طبقة المهتمين بأمور الثقافة والعلوم الإداريين بين المسلمين الذي تبنوا العلوم والمعارف الغربية مع افتقارهم إلى المعرفة الإسلامية المتخصصة والالتزام الأدبي والوعي الإيديولوجي الذي كان يتحلى به العلماء والفقهاء، مع

وجود الأقليات غير المسلمة والتي كانت تتزعم الدور الاحترافي هذا إلى جانب التأثير المستمر والنفوذ المتزايد للقوى الأوروبية كل ذلك أدى إلى استقطاب التعليم والمعرفة وانقسامها إلى ثنائية تتمثل في مجالات دينية وأخرى دنيوية وأقصى بعدها العلماء والفقهاء إلى ما يشبه الانعزالية التامة.

القانون في المفهومين الغربي والإسلامي:

القانون في المفهوم الإسلامي - كما يعرفه المؤلف - هو مجموعة القيم الإرشادية الموجهة نحو تحقيق المقاصد الربانية، ولذا فإن القانون الإسلامي يعد ابتداء قانون مبادئ أكثر منه نصوصًا تقليدية وقد وُضِع للتربية الأخلاقية فضلًا عن الالتزام القانوني. أما القانون بالمفهوم الغربي فله معنى مغاير حيث يعبر عن مجموعة القواعد والأحكام المقبولة المتعارف عليها من قبل الدولة لتنفيذها والالتزام بها والتي يمكن تحقيقها عن طريق وسائل شتى إما على شكل معاهدات وتشريعات أو على شكل أعراف وتعهدات دينية ومعنوية أو بها مجتمعة أو ما شاكل ذلك.

ويضيف عبد الحميد أبو سليمان حول مسألة وضوح المفاهيم في دراسة ومقارنة أحكام وقواعد الشريعة ككل، أو ذلك الجزء من قواعدها المتعلق في مجال العلاقات الدولية، مع قواعد القانون الغربي الحديث أمر ضروري ولا مناص منه لمعرفة جوانب القوة والضعف وكشف بواعث الحيرة والارتباك وأسباب الجمود والتخلف.

وإشكالية أخرى يشير إليها المؤلف وهي التعارض بين الفكر والمنهج في العالم الإسلامي، والتي تنبع أساسًا من مسألة اختيار أو موافقة أو رفض المسلمين لقاعدة ما أو حكم معين بقدر ما يتعلق الأمر في معرفة الخطأ في الفكر الإسلامي. بمعنى آخر: ما هو الخطأ في الخطاب الإسلامي؟ ولماذا لم تعد الشريعة قادرة على تقديم الأحكام والأنظمة للإنسان كي تمكنه من ممارسة نفوذ أوسع ورقابة أوفر على بيئته

المحيطة به ولعب دور أكبر من تقرير مصيره وقدره؟

وفي مجال تقييم المؤلف للدراسات الموجودة في مجال العلاقات الدولية يرى أن بعض الأمثلة في هذا المجال (السير) تشير إلى الاعتقاد، البعيد عن الحقيقة والمتداول إلى اليوم، وهو أن الكتابات والمصنفات الأساسية التي تناولت مواضيع الجهاد التقليدي والسير هي التي تُكّون وتشكل ما يعبر عنه بقانون الدول الإسلامي والذي قدمته من خلاله وتمثلت فيه مجموعة المبادئ والقواعد والأعراف التقليدية الموحدة. وتُظهر هذه الأمثلة كيف أن هذه المدارس (أو المذاهب) على اختلافها تتفاوت في أمور جوهرية تمس قضايا الحياة والموت فبينما يرى مذهب معين المصادقة أو المطالبة بعقوبة الموت على شخص ما إزاء قضية معينة تجد أن هناك مذهبًا آخر لا يتردد في طلب حق الحياة والأمان لنفس الفرد المتهم والمعني بالقضية ذاتها. وليس من غير الطبيعي غالبًا أن ترى في بعض القضايا الأخرى تواجد جميع المواقف الممكنة والمعلنة من قبل المذاهب الأربعة ومع ذلك فإننا يجب أن نعي إلى أن الاختلافات الحادة بين هذه المذاهب لم تحدث بالضرورة نتيجة أطروحات نظرية مجردة. فإن هذه المدارس أو المذاهب توافقت جزئيًا مع مسائل الأصول وتباينت جزئيًا معها ذلك أنه من الأصول تشتق المصادر والمناهج المستخدمة لاستنباط أو اشتقاق الآراء الشرعية وجميع هذه المذاهب متفقة مع القرآن الكريم والسنة النبوية في جميع النوحي كما أنها متفقة على الإجماع كمصدر وكمنهج وإن تباينت في مدى تطبيقه.

ولقد ازدادت حدة هذه الاختلافات بين الفقهاء نظرًا للطبيعة الضمنية لهذه الأصول فالمصادر والمناهج والطرق لا ترتبط بتنظير تنظيمي شمولي عام بل كانت تشكل الاستخدام الفردي لهؤلاء عن طريق الاستنباط من القرآن والسنة من أجل معالجة مسائل وممارسات معينة وهكذا سارت الأمور على هذا النحو بسبب وجود نظام اجتماعي محدد وضعت أسسه وأرسيت معالمه من قبل الرسول ﷺ، كان

العلماء والفقهاء من خلاله راضين في العمل به وتحت ظله.

وتوضح الأمثلة (والتساؤلات) التالية بشكل أكثر تفصيلًا كيف تتباين الآراء الفقهية السنية:

١- هل الجهاد (وهو بهذا المعنى العمل أو القتال في سبيل الله) واجب لشن حرب هجومية أم هو واجب للدفاع عن الإسلام؟

٢- هل تقع على أعداء المسلمين (الحربيين)، في حال منحهم عهد الأمان، الحدود لجريمة ارتكبوها داخل دار الإسلام؟

النظرية التقليدية والتطورات المتتالية:

يحدد المؤلف المقصود بالنظرية التقليدية في العلاقات الدولية، فالنظرية التقليدية هي نظرية معيارية (مبادئ قيمية) وهي تستند في المقام الأول على سلطة المصادر الإلهية (القرآن الكريم والسنة المطهرة) وتقدم مجموعة من القيم والمعايير التي تشير إلى ما يجب أن تكون عليه العوامل السياسية في سلوكها وسيرها (بمعنى السلوك السياسي). وفي واقع الأمر أن النظرية التقليدية، مع تنويع وتعدد آرائها، تقدم من خلال الأعمال والكتابات الفقهية النظرة التاريخية الأساسية للمسلمين إزاء علاقاتهم مع أصدقائهم وأعدائهم ومع الأقليات غير المسلمة استنادًا إلى الأساس الإيديولوجي للرسالة الإسلامية. وهذا لا يعنى أن الحكام المسلمين (خلفاء أو سلاطين) تتبعوا في جميع الحالات هذه النظرية التقليدية بحذافيرها ولكن ونظرًا لركائزها المقبولة وانعكاساتها الشمولية ودورها الملائم فقد أكسبها ذلك احترامًا وتقديرًا في تحديد المواقف والسياسات والسلوكيات الإسلامية لزمن طويل.

كما تناول المؤلف بالشرح والتفسير أهم المفاهيم الأساسية في هذه النظرية والتي رأى ضرورة النظر إليها بعين فاحصة لا سيما ما يتعلق بالمقررات والتعاريف الأساسية المتعلقة بنظرية العلاقات الدولية المقدمة من قبل الفقهاء المسلمين، وهذه

العناصر تتمثل في:

أ- الجهاد، دار السلام، دار العهد، دار الحرب.

ب- العهد والأمان وما يرتبط بهما من مرادفات أخرى مثل العهد والهدنة أو الموادعة والميثاق والصلح والحلف و...

ج- المشركون والذمة والجزية.

د- الخليفة وأمير المؤمنين والإمام والسلطان.

ويوضح أبو سليمان بعد مناقشات لتفسيرات هذه العناصر أنه بقدر ما يتعلق الأمر بالشرع الإسلامي فإننا نستطيع أن نستخلص من المناقشات السالفة الذكر أن المفكرين المسلمين القدامى للخلافة العلية قد أوجدوا نظامًا مركبًا كي يعينهم على ضبط وتنظيم العلاقات الخارجية. ومن نظرة فاحصة للفكر الإسلامي المتصل بعقد الذمة ودار الإسلام ودار الحرب ودار العهد نجد أن المفاهيم الإسلامية للقوانين الشخصية والإقليمية تعمل جنبًا إلى جنب في اتجاه نظام نظري للحكم أساسه اتفاقية دستورية أو معاهدة تنص على وضع ترتيبات تعددية في بنية وهيكل الحكومة وفي نظام لا مركزي للسلطة السياسية. ومن ثم مكنت هذه المفاهيم الجماعات غير المسلمة، والذين هم رعايا الدول الإسلامية، من التمتع بالاستقلالية في تدبير وتصريف شؤونهم الدينية وأمورهم الشخصية.

البعد النفسي وأثره في علاقات المسلمين الخارجية:

يقلل عبد الحميد أبو سليمان من المنهج التقليدي الذي يتبع في دراسة العلاقات الخارجية في العصر الإسلامي الأول والذي يصب اهتمامه في جملة عوامل بيئية طبيعية أو سكانية واقتصادية كأسباب وراء التحرك والتوسع الإقليمي السريع للعصر الإسلامي الأول.

بينما يرى ضرورة البحث في الخلفيات النفسية الكامنة في الفكر الإسلامي التقليدي في مجال العلاقات الدولية ويشير بوضوح إلى أن الأثر النفسي للتجربة التاريخية الإسلامية الأولى، كما هي مدونة في ذاكرة وأذهان المسلمين، لهو عامل هام في شرح موقف المسلمين الخاص بعلاقاتهم الخارجية. كما أن هذا العامل ذاته يبين الاستخدام المفرط لمفهوم نسخ الآيات القرآنية والسوابق التاريخية التي تميل إلى إعطاء نظرة أقل ودية في التعامل مع غير المسلمين. هذا بالإضافة إلى أن ردود الفعل النفسية لمظاهر العداء والأخطار تساهم بدورها في تفسير نزعة المفكرين المسلمين نحو التحليل الجزئي عوضًا عن التحليل الشمولي/ الكلي للنظام الاجتماعي.

ويضيف أيضًا أن نصوص القرآن ومجموع الأحاديث النبوية وسيرة الرسولﷺ تعطي الانطباع عن أن النزاع خلال العصر الإسلامي الأول كان دائرًا بين المسلمين الفضلاء والعدول والمضطهدين وبين الجهات المشركة التي تتصف بالأنانية والفساد والظلم والاستبداد. على أنه من العسير على الكتاب الغربيين أن يسبروا غور الأثر النفسي لتلك الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة مما يستدعي الرجوع إلى بعض هذه الأحداث والربط بينها، إلى جانب ما يترتب عليها من تبعات حول طبيعة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وسيكون في ذلك عون لنا على فهم أفضل ليس فيما يخص الأحداث ذاتها فحسب بل ولكي ندرك ردود فعل المسلمين إزاء غيرهم والتي كانت في جوهرها ذات طابع عدائي.

التسامح واحترام الكرامة الإنسانية:

ومن القضايا التي أثارها الكتاب وفندها في ضوء منهجيته التجديدية والشاملة لقراءة تراث العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي، ما يتعلق بمسألة «التسامح، واحترام الكرامة الإنسانية» وذلك من خلال البحث على إجابة السؤال التالي: أي من الناس ومن هؤلاء الذين يتم التسامح معهم، وكيف يتم بالتالي التعامل معهم؟

وهنا يؤكد المؤلف على اتفاق جمهور الفقهاء على أن المتسامح معهم هم أهل الكتاب أي اليهود والنصارى في المقام الأول إلى جانب بعض الجماعات الأخرى التي ترتبط بهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل الصابئة (الصابئين) كما كان المجوس (الزراد شتيون) أيضًا من ضمن تلك الفئات استنادًا إلى الأحاديث النبوية الشريعة.

أما بالنسبة للوثنيين العرب فقد رأى بعض الفقهاء أنه لا يجب التسامح معهم فكانوا إما أن يدخلوا إلى الإسلام طواعية أو أن يقاتلوا وتحل دماؤهم كما نص القرآن الكريم والسنة المطهرة صراحة عن ذلك. وبرر هؤلاء الفقهاء موقفهم بقولهم أن ذلك يعود إلى أن الوثنيين العرب لا يملكون كتابًا منزلًا وبما أنهم قوم النبي عليه الصلاة والسلام فلا مناص لهم إلا أن ينضموا إلى صفوف المسلمين. كما أن الشعوب الأخرى، إذا كانت وثنية، فإنهم كانوا يعاملون معاملة الوثنين العرب وذلك حسب رأي بعض أهل العلم.

ومما يثير الدهشة أن هؤلاء الفقهاء كانوا بعيدين عن التجربة الإسلامية الأولى الخاصة بشأن المشركين حيث أخذوا الآيات القرآنية خارج سياقها مما أتلف أهميتها وجردها من دلالتها. ولقد أمر القرآن العظيم والسنة النبوية بشن الحرب الشاملة على الوثنيين العرب والذي كان يشار إليهم دائمًا بالمشركين. وأينما كان القرآن يتكلم عن هؤلاء العرب فإنه كان يؤكد على قسوتهم وضراوتهم وغدرهم ونفاقهم وجشعهم وهمجيتهم إلى آخر ذلك. وكان العرب المقصود بهم في هذه الآيات هم ذلكم البدو الأعراب بالدرجة الأولى الذين كانوا، وباستمرار، يهاجمون ويضطهدون المسلمين وينتهكون العهود وينقضون المواثيق التي تتم مع المسلمين، ولذلك فقد نظر إليهم الإسلام بشكل عام على أساس أنهم شعب همجي وغير متحضر يفتقد إلى الحلم والعلم ويفتقر إلى المطالب الضرورية للتعامل الإنساني والتفاعل المنظم والمسئول. كما أغفل الفقهاء مغزى تسمية اليهود والنصارى بأهل

الكتـاب ذلـك أن القـراءة والكتابـة تفيـد في الـسياق القـرآني ضـمنيًا معنـى المعرفـة والحضارة – أي الدراية والعمران بحسب تعبير ابـن خلـدون – ولا يـستطيع قـراء القرآن الكريم إلا أن يدركوا تلك المكانة العالية والمرتبة المتميزة التي كـان يتمتـع بهـا أهل الكتاب عن غيرهم من أولئك الأعراب المعدمين.

النظرية التقليدية، معالم ومطالب:

يخلص المؤلف إلى عـدد مـن النقـاط المهمـة حـول النظريـة التقليديـة للعلاقـات الدولية منها أن مفهوم المساواة في الإسلام قد أزال كثيرًا من التعـصب والإجحـاف فيما بين المسلمين، سواء بالنسبة للجنس أو اللون أو المال، إلا أن هدفه المثالي المنشود في المساواة الإسلامية الكلية قد أُعيق بسبب المـؤثرات الثقافيـة الـلا إسـلامية والتـي ظلت إلى حد ما قائمة في الممالك الإسـلامية المتعاقبـة وبـسبب الطريقـة الجزئيـة التـي نهجها الفقهاء.

ويرى أيضًا أن الفكر التقليدي ألح بشكل ملفت للنظر، على وحدة الأمة وهـو الموقـف الـذي آزر الـشعوب الإسـلامية في حروبهـا الأهليـة وأعانهـا إزاء الهجـوم الأجنبي السافر الذي بلغ مداه في شكل غزو ثقافي وسياسي واقتـصادي وعـسكري قامت به الـدول الأوروبيـة في القـرن التاسـع عـشر الميلادي. وكـان لافتقـار مفهـوم وحدة الأمة إلى الوضوح وعدم القدرة على تمحيصه وتحليله نتيجته في إعطاء عكـس النتائج المرجوة تمثلت في شكل صراعات داخلية وتكللت في غياب التعاون الفعـال وانعدام دور المؤسسات البناء.

والخلاصة الهامة التي يصل إليها المؤلف من دراسته للفكر التقليدي فيما يخـص مجال العلاقات الدولية الإسلامية هو أن هنـاك قـدرًا كبيـرًا مـن الإصـلاح المطلـوب للواقـع المـسلوب ومجـالًا واسـعًا مـن التحـسين المرغـوب في الأحـوال والأوضـاع والانتفاع بها ومنها. وهذا يقتضي جهدًا دؤوبًا ومـنظمًا وجـادًا ويتطلـب مـسبقًا تهيئـة

الظروف المناسبة للسعي نحو تطوير أمثل ومشاركة أفضل للشعوب الإسلامية.

إخفاق النظرية التقليدية والحاجة للإصلاح المنهجي:

يوضح عبد الحميد أبو سليمان أن الحديث عن إخفاق «النظرية التقليدية» ليس حديثًا عن إخفاق القرآن والسنة، لأن النظرية التقليدية بالأساس هي تأملات فقهية انطلقت من بين ثنايا أزهي وأوج مراحل الحضارة الإسلامية، وفي ضوء ذلك ومع التطورات التي حدثت في أوروبا في القرن العشرين.

وبدا من الواضح أن أوروبا، والمسلحة بالأفكار الدينامية والمناهج الفعالة والطرق النافذة والمقامة جميعها على المنهاج العقلاني والتجريبي، قد جابهت الإطار الفكري الإسلامي المتسم بالصرامة والجمود والمستند على الاستنباطات النصية والمقيدة في نطاق محددات النموذج الإسلامي الأول مما كان له دوره في فقدان تفكير المسلمين للإحساس بالواقع وعدم إدراكهم لخباياه كما لم يكن بإمكانهم إعادة تكييفه وإحيائه أو انبعاثه على ضوء المطالب المتغيرة والتطورات المتجددة. وفي ظل هذه الأوضاع كان الجدل حول الجهاد الهجومي إزاء الجهاد الدفاعي والقانون الشخصي مقابل القانون الإقليمي والحياد مقابل التحايد جدلًا غير ذي جدوى، واقتضت متطلبات الضرورة اكتساب وتوظيف أدوات ومناهج جديد.

ويصل المؤلف إلى نتيجة مؤداها ضرورة إصلاح منهجية الفكر الإسلامي وذلك في ضوء افتقاد الفكر الإسلامي المعاصر لعناصر المنهجية الفاعلة والدينامية التي تتلاءم مع مستجدات الواقع وتطوراته المتلاحقة. وهذا لن يتحقق إلا بالتعامل مع الإشكاليات المتعلقة بالمنهجية والطرق والوسائط التي يجب على المفكرين المسلمين أن يعيدوا النظر في فحصها وتمحيصها بهدف إعادة تكييفها لفهم العالم الحديث ومواكبة تطوراته.

إصلاح منهجية الفكر الإسلامي:

يشار إلى المنهجية الإسلامية-كما يوردها المؤلف- بالأصول والتي هي في حد ذاتها المنهجية التقليدية للفقه الإسلامي. وبخلاف القانون الوضعي الغربي فإن الأصول تضطلع بالسلوك الإنساني في شموليته وتعتبره مجالًا لها وترتبط بالشؤون الداخلية والخارجية للشعوب الإسلامية. كما أن هذه المنهجية لا تقتصر في احتوائها على طرق البحث في الفكر الإسلامي فحسب بل إنها تعتبر معينًا لمصادره الأساسية أيضًا.

وتشير المنهجية الإسلامية التقليدية (الأصول) إلى المصادر والطرائق النصية المستخدمة والمؤدية بدورها في إحداث وإبراز المواقف الإسلامية في مختلف أوجه مجالات الحياة بما في ذلك العلاقات الدولية. وهذه المصادر هي القرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع والاجتهاد. ويشتمل هذا الأخير على المصدر الرابع من مصادر الفكر الإسلامي ألا وهو القياس بالإضافة إلى المصادر (أو أدلة الإحكام) الأخرى كالاستحسان والمصالح المرسلة والعرف.

وباستثناء القرآن العظيم، والذي هو في أغلبه إفصاح وتعبير عن النصوص العامة كموجه للتأملات الفلسفية بما في ذلك تلك الأمور المتعلقة بالعلاقات الدولية، فإننا نجد هذه الأصول تعكس وجهة النظر الإسلامية في العصور الأولى.

ويلفت عبد الحميد أبو سليمان الانتباه إلى أن عاملي الزمان والمكان غير محصورين في مضامين السنة المشرفة بشكل خاص أو الفكر الإسلامي التقليدي بشكل عام ولكنهما حاضران أو متواجدان في الأصول ذاتها أيضًا بالطريقة التي نشأ فيها وتطورا خلالها. علاوة على أن البحث التقليدي الضيق والمحدود للأصول من ناحية بالإضافة إلى المغالاة في التوكيد على مسألة حجية وصحة الأحاديث من جانب المحدثين والمستشرقين من ناحية أخرى تبدو وكأنها تحاول أن تصرف أنظارنا

عما نراه المشكلة الرئيسية التي تواجه الفكر الإسلامي الحديث. وما لم يبحث البعد الزماني والمكاني للمنهجية التقليدية ويعالج في إطاره الصحيح ويثبّت على الشكل اللائق به فمن المؤكد أن يفتقر الفكر السياسي الإسلامي إلى المنهجية ذات الدلالة الواضحة والمحتوى الأصيل الخصب وسيستمر في كونه قابعًا في شرك التقليد وحطام التلفيق.

ومن الملاحظ أن كثيرًا من الجهود قد وجهت إلى مضمون الفكر الإسلامي بينما لم يبذل الجهد الكافي فيما يخص معضلة المنهجية مما أدى إلى استعارة الكثير من الأفكار والإيديولوجيات والأنظمة الأجنبية. وهذا الفعل فيما يبدو قد أخفق في بعث الحياة من جديد للفكر الإسلامي وعلى أثره تحولت حياة المسلمين العامة إلى ما يشبه المسرحية ،فبينما يحتكم ويلجأ هؤلاء تارة إلى البواعث والحوافز الإسلامية نجد أنهم في أوقات أخرى يذعنون للضغوط الأجنبية وإلى الإغراءات المضطربة والمشوشة لتقديم الأفكار والأنظمة الأجنبية عنهم وعندها يقوم الصف الأمامي بالتصفيق لتميز ويتفوق الممثلين في حين تركت الجماهير قابعة في نومها في المقاعد الخلفية.

كما أصبحت معالجة الإصلاح المنهجي الضروري والملح أكثر صعوبة وذلك لأن كلا الطرفين أي النخبة التقليدية والمحدثين قد شغلا نفسيهما بالمشاكل اللاهوتية وبمدى وثوقية وحجية السنة.

والحقيقة أن هذا الجو المشحون بالحيرة والريبة والذي أخذ يشق طريقه بين المفكرين كرد فعل للتهديد السياسي والعسكري الغربي قد ترتب عنه قيام نظام جديد للتعليم متميز عن النظام الديني التقليدي. كما أدى ذلك بدوره إلى تكوين جماعتين منفصلتين من المفكرين: العلماء (التقليديين من جهة) والمثقفين (ثقافة أوروبية النمط من جهة أخرى) وكانت كل جماعة من هؤلاء تمارس طريقًا مغايرًا ونشاطًا منفصلًا عن الآخر. ونظرًا لاتساع الفجوة بين التفاعلات الدينية والفلسفية

للتقليديين والإصلاحيين إلى جانب الاستدانة المتزامنة مع التقليد المتعاقب للأفكار والأيديولوجيات والأنظمة من قبل المثقفين فقد حال كل ذلك دون أي انبعاث حقيقي ممكن وأصيل للفكر الإسلامي سواء عن طريق دمج السيل المتدفق المتواجد من الأفكار الجديدة أو عن طريق التغيرات التكيفية المنهجية الضرورية. ومع أن باب الاجتهاد قد أعلن عن فتحه على مصراعيه- هذا مع الادعاء أنه كان على نحو غير ذلك مسبقًا - فقد أخفقنا في تلمس أي حركة فاعلة وفعالة تبعث على النهوض بالنظام الاجتماعي الإسلامي أو تقوم بالتجديد في آلية الفكر الإسلامي.

الخاتمة والاستنتاجات:

يصل المؤلف في نهاية درسه لمشكلة المنهجية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- أن مشكلة الفكر السياسي الإسلامي، بوجه عام، لا تكمن في المضمون والجوهر بقدر ما تكمن في النهضة والمظهر.

٢- أن مشكلة حجية السنة وصحتها هي في أساسها انعكاس وتعبير عن حالة عدم رضا المسلمين لفقه القرون المتقدمة.

٣- أن مشكلة الاجتهاد والمسائل المتعلقة بالفقه والسير تنبع من عدم الفهم لطبيعة الأصول وغياب التعديلات الضرورية التي تستوجب ذلك.

٤- أن أصول استنباط الفقه كانت قد ابتُكرت وطُوِّرت تلبية لضرورة الإبقاء على النظام الاجتماعي الوسيط.

٥- أن الإطار التحليلي التقليدي لم يعد ممكنًا أو مقبولًا بعد بروز الغرب الحديث ونشوء المجتمع الصناعي.

٦- أن الأصول لم يعد بمقدورها الاعتماد على التحليل الجزئي ولذا تطلب الأمر إعادة تكيفها كي يتوفر لها التحليل الشمولي والتجريدي والتنظيمي بهدف إعادة بناء

النظام الاجتماعي الإسلامي وتقديم الجديد في العلوم الاجتماعية الإسلامية.

٧- إن إعادة بناء النظام الاجتماعي والدراسات الحديثة في مجال العلاقات الدولية تتطلب تنظيرًا وتجريدًا للقيم وإلمامًا بالاتجاهات ومعرفة بالتوجهات الأساسية لكي يستأنف المسلمون عن طريقها نشاطهم ومشاركتهم الفعالة.

٨- أنه يتعين على الأصول النهوض بأعباء التحليل الأصيل والمنظم والشامل.

٩- أن بناء الأساس الحقيقي للدراسات التنظيمية والتجريبية والبحثية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية من المنظور الإسلامي خطوة ضرورية للمفكرين المسلمين في ميادين الفكر والفقه والسير والبناء الاجتماعي ليحدث من خلاله ذلك التفاعل المنشود (بما يحتضنه من مدخلات ومخرجات) بغرض مواكبة الواقع المعاش وملاءمته.

١٠- أن الاستنباط والاستقراء وإتاحة أفضل المدخلات الهادفة والعلمية بجانب الاهتمام في الحصول على الوقائع والاستدلالات الإيضاحية هي أدوات ووسائل ضرورية من شأنها إعادة هيكلية النظام الاجتماعي واستخدام المصادر الأساسية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة الاستخدام الأمثل. ومن خلال التحصن بهذه الأدوات والتمعن في دراسات المصادر الأساسية للإيديولوجية الإسلامية فإن المفكرين والعلماء والفقهاء المسلمين سوف يسلحون أنفسهم بالوسائل والمعلومات المتطلبة لذلك. كما أن مسيرة المؤثرات العصرية ومتغيراتها ستضمن لهم وباستمرار الفهم الواقعي والواعي للتطورات المقبلة على النظام الاجتماعي وستساعدهم على التخطيط السليم والتوجيه الرشيد لنمو المجتمع الإسلامي.

١١- أن مشكلة تحليل أحاديث السنة لا تقبع في صحتها وموثوقيتها ولكنها تكمن في قصور فهمها وعدم إعطائها حقها من الاعتبار إلى جانب عدم مراعاة

ظروف الزمان والمكان وأثرهما على الأنظمة المختلفة.

١٢- أن القياس لم يعد بإمكانه أن يظل جزئيًا أو أن يقارع أسلوب الحجة بالحجة بل يتعين عليه أن يكون منظمًا ومجردًا وشاملًا.

١٣- أن الإجماع في فحواه ليس مجرد اتفاق عدد من الخبراء والفقهاء فحسب ولكن معناه ومؤداه هو أن يعمل من خلال ارتباطه بالوظيفة التشريعية للنظم السياسية المحددة والتي قد ينتج عنها علاقات عملية وفاعلة تحقق التوازن بين المثال والواقع مع الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم والمشاركة من جانب الشعوب الإسلامية.

١٤- أن الفهم النظري والشمولي لأسلوب النسخ، والذي يسعى للحد من تهميش وتقليص التجربة القرآنية والإسلامية الغنية واختزالها في حدث تاريخي واحد مرتبط بنظام اجتماعي محدد، هو أمر ضروري ومتطلب ملح. ويجب أن يجرى ذلك على أساس تنظيمي ونظري لا على أساس تشريعي أو تقنيني.

١٥- أن الكشف عن الأدبيات الإسلامية الملائمة والتبصر في بناء النظام الاجتماعي وإجراءات صناعة القرارات والقوانين ستمد المسلمين بالإرشادات والتوجيهات العملية والمناسبة في جهودهم البناءة. وتكمن الإجابة على متطلبات المسلمين المعاصرين لتحقيق المشاركة الإيجابية في التربية والتعليم بدل الخوض في الجدل حول صحة السنة ووثوقيتها والمسائل الأخرى المتعلقة بها والتي لا طائل من ورائها.

من الفكر التقنيني الشكلي إلى الفكر السياسي الموضوعي:

يحاول المؤلف في هذا المحور المساهمة في تكوين إطار مرجعي إسلامي جديد في المجال السياسي الواسع من العلاقات الدولية، ويتطلب ذلك تبنى الطرق التجريبية التنظيمية في العلوم الاجتماعية التي تعتمد الحقائق وملاحظة الواقع

والآثار العلمية.

ومشروعية هذه الطريقة في الفكر الإسلامي كما ينبهنا إليها المؤلف تكون ممكنة فقط حين الرجوع بها إلى المصادر الإسلامية الأولية. ولتحقيق هذا الغرض فإنه يتوجب علينا، كخطوة أولى، تطبيق الطريقة التجريبية التنظيمية على السياسات الخارجية للرسول ﷺ في دولة المدينة وهذا سيساعد بدوره على استبعاد التفسيرات التشريعية التقليدية لهذه السياسات. أما الخطوة الثانية فتكمن في تصحيح المآخذ الرئيسية العالقة في المفهوم الإسلامي التقليدي للعلاقات بين الله الخالق والإنسان المخلوق. تتلوها الخطوة الثالثة وهي دفع المسيرة في تطوير إطار مرجعي إسلامي فعال في مجال العلاقات الدولية يُخلِّص راسم السياسة وصانع القرار السليم من قيود الزمان والمكان المرتبطة بالطريقة التقليدية وعلى هذا المنهاج فإن راسم السياسة سوف يكون بمقدوره التعامل وعلى نحو أفضل مع الوقائع المتغيرة في العالم المعاصر. أما الخطوة النهائية فهي أن يتم وضع هذا الإطار محل البحث تحت المنظار في مقابل بعض السياسات الخارجية الإسلامية المعاصرة. ويجب أن نضع نصب أعيننا أن نجاح الإطار الإيديولوجي يقاس، من ناحية، بمدى توافقه وانسجامه مع الافتراضات الأساسية لتلك الإيديولوجية وعلى أدائه ونفعيته لراسم السياسة وصانع القرار من ناحية أخرى.

ونشير هنا فقط إلى عناصر الخطوات العملية والمنهجية التي سار عليها المؤلف في هذا الفصل لبناء الإطار المرجعي في مجال العلاقات الدولية وهي كالتالي:

(١)إعادة بناء التاريخ: وذلك بالبحث عن الأسباب المنطقية والمسوغات السياسية لسياسات الرسول (ﷺ) الخارجية. وذلك عبر مناقشة أربع مسائل هي:

١- أسرى الحرب في موقعة بدر .

٢- الحملة الإسلامية الموجهة إلى يهود الجزيرة العربية وخصوصًا إلى يهود بني قريظة.

٣- السياسات اللينة تجاه بني قريش .

٤- التسامح المتواصل والمتسم بالاحترام المظهر لأهل الكتاب .

إعادة التواصل والمتابعة في تفسير القرآن الكريم من خلال مناقشة وإعادة قراءه لـ:

أ - النسخ ب- النظام والنسق الداخلي للقرآن

من التعصبية إلى العقلانية (في العلاقة مع الأقليات أو الكيانات الأجنبية داخل المجتمع).

الإطار الإسلامي

* المبادئ الأساسية:

- التوحيد - العدل - السلام والتعاون .

- الجهاد - احترام العهود والوفاء بها .

* القيم والمثل الأساسية العليا:

- لا عدوان - لا طغيان - لا فساد - لا إسراف .

ويؤكد المؤلف في ختام دراسته على أن الإسلام بمبادئه وقيمه وأهدافه في مجال العلاقات الدولية لا يزال قادرًا على قيادة وتوجيه علاقات خارجية بناءة وناجحة شريطة أن يتمسك المسلمون بهذه المبادئ والأهداف الإسلامية الشاملة. وإعادة بناء تصوراتهم وتفهمهم للعصر الإسلامي الأول حتى يمكنهم الحصول على وعى قويم وفكر سليم وفهم منظم ليساعد بدوره في تطوير الدراسات الإسلامية التجريبية للعلاقات الدولية.

obeikan.com